### تعاون بين المالية والصاغة

# ياغي: الحكومة حريصة على الحرفة وتذليل الصعوبات

عبد الهادي شباط

عقد وزير المالية كنان ياغي اجتماعاً مع جمعية الصاغة لمحافظتي دمشق وحلب وبحضور رئيس الاتحاد العام للحرفيين ناجي الحضوة، لمناقشة واقع الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة للصاغة.

وأكد ياغي أهمية العمل الحرفي وعراقة هذه المهنة في سورية ومهارة اليد الحرفية السورية، وحرص الحكومة على المحافظة على هذه الحرفة ودعم تطورها وتذليل كل الصعوبات لأصحاب هذه الفعاليات وفق الإمكانات الممكنة.

واستعرض وزير المالية الخطوات التحفيزية التي قدمتها الإدارة الضريبية سواء من خلال المرسوم التشريعي رقم ٣٠ لعام ٢٠٢٣ الذي تناول تخفيض المعدلات الضريبية ورفع الحد الأدنى المعفى من الضريبة على الدخل وقبول النفقات المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية التبرعات بنسبة لا تتجاوز ٤ بالمئة من الأرباح الصافية للمكلف، إضافة إلى تخفض رسم الإنفاق الاستهلاكي على الحلي الذهبية الخالصة والمصوغات الذهبية والمعادن الثمينة الأخرى ومصوغاته من ٥ بالمئة من القيمة إلى ١ بالمئة من دون أي إضافات على الرسم وذلك بموجب القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٢٤.

وتم خلال الاجتماع التأكيد ضرورة الالتزام التام بآلية الربط الإلكتروني وفق المنهجية التي تم تحديدها من الإدارة الضريبية وبشكل أساسي لعمليات البيع للمستهلك النهائي (محال البيع للمواطنين)، وبالنسبة لورشات تصنيع الذهب والصاغة الذين يبيعون بالجملة إلى محال البيع والموزعين أكد وزير المالية خصوصية هذه الفئة من العاملين بالمهنة وضرورة مراعاة هذه الخصوصية ووجه الإدارة الضريبية بمراعاة خصوصية هذه الفئة وتقديم كل الدعم لها لغاية نهاية العام الحالي لتكون جاهزة بعدها لعملية الربط الإلكتروني وإجراء كل تعديل قد يتطلبه عمل هذه الفئة وأنه يمكن من خلال البرامج المحاسبية أو التطبيق المعد من الإدارة الضريبية للربط الإلكتروني معالجة مردودات المبيعات أو البيع بالأمانة أو البيع الآجل..... بما يحقق أيضاً الفائدة لدقة حسابات المكلف ذاته.

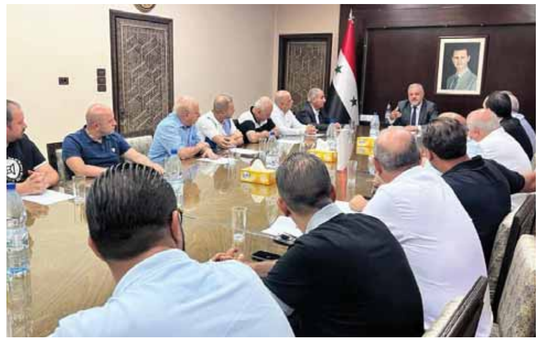

ووجه وزير المالية بدراسة نسبة الربح الصافية لهذه الفئة (ورشات تصنيع الذهب والصاغة الذين يبيعون بالجملة إلى محال البيع والموزعين).

وذكّر الوزير بأهمية القانون رقم ٣٤ لعام ٢٠٢٣ الذي سمح للسوري والأجنبي المقيم وغير المقيم، بإدخال مادة الذهب الخام إلى أراضي الجمهورية العربية السورية، وآلية إخراج مصوغات ذهبية مصنّعة محلياً من الورشات السورية المرخصة من وزارة الصناعة أو الاتحاد العام للحرفيين، والإعفاءات والرسوم المترتبة عليه.

وفي تصريح لـ «الوطن» أوضح معاون وزير المالية منذر ونوس أن الإدارة الضريبية أصدرت القرار رقم /٣٨٣/ بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٩ المتضمن إلزام مكلفي مهنة صياغة وبيع الحلي والمجوهرات والأحجار الثمينة في محافظة دمشق باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة.

حيث إن القرار دخل حيز التطبيق مع شهر أيار الماضي وحالياً هناك حوار ونقاش مع أصحاب ورش الصياغة لتحديد نسب الربح لهذه المهنة بما يحقق حالة من العدالة لأصحاب هذه الفعالية وللإدارة الضريبية، وكانت المالية حددت ربح لمحال بيع الحلي والصياغة بحدود ١٨ بالمئة وعلى التوازي ذلك وفي مهنة الصيدلة تم تحديد نسب الربح بحدود ٤,٥ بالمئة.

وكانت الهيئة العامة للضرائب والرسوم أصدرت قراراً يلزم كل مكلفي مهنة صياغة وبيع الحلي والمجوهرات والأحجار الثمينة لدى مديرية مالية محافظة دمشق باستخدام آلية الربط الإلكتروني للفواتير المصدرة لتحديد رقم عملهم بحيث يتم اعتماد رمز الاستجابة السريعة QR على كل فاتورة صادرة، والربط مع قاعدة البيانات المركزية للإدارة الضريبية.

وفي نهاية الاجتماع شدد وزير المالية على أهمية التعاون والتنسيق الدائم بين وزارة المالية وجمعية الصاغة، وعلى جهوزية الوزارة لتقديم الدعم اللازم لهذا القطاع في مجال التأهيل والتدريب المالي والمحاسبي والبرمجي.

### لا عمر للبيان الجمركي؟؟

# بعد تعميم «الجمارك» حول مدة صلاحية البيان الجمركي.. مطالبات بوضع تعاميم أوضح لا تقبل التأويل

## الحلاق لـ«الوطن»: ممارسات وتأويلات خاطئة من بعض العناصر تحدث أضراراً لبعض التجار والصناعيين

رامز محفوظ - جلنار العلي

بينما كان بعض التجار والصناعيون يعانون مخالفات كثيرة من بعض العناصر الجمركية حول مدد صلاحية بياناتهم الجمركية، وجهت المديرية العامة للجمارك كتاباً إلى اتحادي غرف التجارة والصناعة طلبت بموجبه التعميم على الصناعيين والتجار بأنه لا مدة محددة لصلاحية البيانات الجمركية، وأن البضائع متى كانت مطابقة لتلك البيانات والتصريح الصحيح فهي نظامية.

وقد ذكَرت المديرية في كتابها أنه وفقاً لقانون الجمارك لا نص يحدد مدة صلاحية البيانات الجمركية حيث تم تعريف البيان الجمركي في المادة الأولى منها بأنه «التصريح الذي يقدمه صاحب البضاعة أو من يمثله قانوناً وفق أحكام هذا القانون والأنظمة الجمركية والذي يتضمن تحديد ما يميز البضائع المصرح عنها».

وللوقوف على التفاصيل تواصلت «الوطن» مع عضو غرفة تجارة دمشق محمد الحلاق، الذي بيّن أن المشكلة نتجت بسبب تفسيرات وتأويلات وممارسات خاطئة لدى بعض عناصر الجمارك لمضمون القانون، فحدثت مخالفات وضبوط غير منطقية كما صارت هناك مساءلة لأصحاب الكثير من البضائع التي مضى على وجودها سنوات عديدة ولم يتم بيعها أو تصريفها كالأقمشة والأخشاب على سبيل المثال، فجاء هذا الكتاب ووضع النقاط على الحروف بأن أكد بعدم وجود صلاحية للبيان الجمركي باستثناء ما لم يكن هناك صلاحية للبضاعة نفسها، ففي حال كان الحديث عن مادة غذائية مستوردة ومدة صلاحيتها ثلاث سنوات فقط، فيجوز هنا مخالفة صاحب البضاعة في حال الاحتفاظ بها بعد انتهاء مدة البيان الجمركي، وكل ماعدا ذلك من بضائع ضمن بيانات جمركية نظامية ومسجلة عليها بشكل واضح وتفصيلي، فهي تعد نظامية ولا يمكن لأي شخص مقاضاة أصحابها.

وتابع: «لو كان البيان الجمركي له صلاحية لكانت كل السيارات الموجودة في الداخل مخالفة، وهذا يفسّر مبدأ أن البيان الجمركي دائم وليس له مدة محددة، علماً أن هذا الأمر متّبع في جميع دول العالم».

وفي السياق، لفت الحلاق إلى وجود الكثير من الممارسات الأخرى التي يقوم بها بعض عناصر الجمارك نتيجة سوء فهم لبعض القوانين والتعاميم، بما يؤدي إلى إحداث ضرر للصناعيين أو التجار، فمثلاً تُعتبر بعض المواد المستوردة لمصلحة صناعة معينة والموجودة في المستودعات وليس في المعامل مخالفة في الكثير من الأحيان، بذريعة أنها موجودة في غير المكان الذي استوردت من أجله، على الرغم من أن أساسها صحيح وبيانها الجمركي نظامي، مشيراً إلى صدور قرار منذ فترة ليست بطويلة ينص على أنه يحق للمنشآت الصناعية أن تتصرف بـ٣٠ بالمئة من المواد الأولية المستوردة من قبلها، من خلال بيعها أو مصانعتها مع منشآت متماثلة معها في المنتج ونوع الصناعة، اعتقاداً بأن ذلك سيحل المشكلة التي تم التحدث عنها ولو باتجاه معين، ولكن بقيت المشكلة قائمة ولم تُحَل كما يجب.

> كواية لـ«الوطن»: مهم جداً وضروري ويسهم في تحريك الأسواق وتخفيض الأسعار

وطالب الحلاق حيال كل ما ذكر سابقاً، بوضع تعاميم أوضح من الإدارة العامة للجمارك، للتمكن من العمل ضمن الضوابط المنطقية التي لا تقبل التأويل، وهنا يأتي دور غرف التجارة والصناعة لمعالجة أي إشكالية تواجه التجار والصناعيين بشكل سريع ودائم.

بدوه اعتبر نائب رئيس مجلس إدارة غرفة صناعة حلب مصطفى كواية أن التعميم مهم جداً وضروري ويساهم في تحريك الأسواق إضافة إلى تخفيض الأسعار.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضح كواية بأن هناك بعض تجار وصناعيين عندهم بضائع قديمة قبل الأزمة في سورية وهذه البضائع تحتاج لسنوات كي تباع، ولا تباع خلال مدة محددة، وتحديد فترة زمنية للبيان الجمركي للبضائع أربك العديد من الصناعيين.

بدوره أكد عضو مجلس إدارة غرفة تجارة دمشق ياسر أكريم أن هذا الإجراء كان لابد من صدوره منذ مدة طويلة، لافتاً إلى أن التجار طالبوا بإصداره منذ أن بدأت دوريات الجمارك تلاحق التجار في الأسواق بخصوص هذا الموضوع أي منذ نحو ٤ سنوات كما تم عقد عدة اجتماعات بين غرفة التجارة والمعنيين في الجمارك من أجل إلغاء المدة المحددة لصلاحية البيان الجمركي.

وقال أكريم في تصريح لـ«الوطن»: طالما تم التأكيد للمعنيين في الجمارك بأن البيان الذي دخل الحدود السورية يعتبر نظامياً ولا يوجد تحديد لوقت بيع بضائع باعتبار أن التاجر دفع الرسوم الجمركية عند إدخالها كما لا يجوز دفع الرسوم الجمركية مرتين كما كان يحدث سابقاً بعد مضي مدة زمنية محددة لصلاحية البيان الجمركي حيث كانت الجمارك تحجزها حتى تحصل على ثلاثة أضعاف ثمن هذه البضاعة لأنها تعتبرها مهربة.

وأوضح أن الجمارك كانت تحدد سابقاً مدة ٣ سنوات كي تباع البضاعة الموجودة في السوق وفي حال تجاوزت هذه المدة يعتبر بيانها الجمركي منتهي الصلاحية، أما بالنسبة للبضائع التي تعرض في المعارض فكانت المدة المحددة لبيع البضائع وانتهاء صلاحية البيان الجمركي ٦ أشهر فقط.



### التحول إلى الدعم النقدي والحد من الفساد

# أكاديمي لـ«الوطن»: لن ينجح بتجفيف الفساد.. ودعم ٨٦ بالمئة من الشعب هدر لموارد الدولة

محمد راكان مصطفى

مازال موضوع الدعم يستحوذ على أغلب أحاديث المواطنين أمام استمرار الصمت الحكومي عن إعلان أي تفاصيل واضحة عن خطواتها والمدروسة في مشروع تحويل الدعم إلى نقدي، واستمرت التساؤلات عن ضرورة مراجعة المواطنين لتكامل أو للمصارف لربط البطاقة الذكية بالحساب المصرفي، وتكلفة فتح حساب مصرفي، والفائدة من تغير شكل الدعم وغير ذلك من التساؤلات..

حول هذا الموضوع أكد مصدر رسمي لـ«الوطن» أنه وخلال الفترة الحالية المطلوب فقط هو فتح حسابات مصرفية لمن لا يملك حساباً ممن لديهم بطاقة إلكترونية، مع الإشارة إلى وجود عدد كبير من المواطنين أصبح لديهم حسابات مصرفية خلال السنوات الماضية ولغايات متعددة منها توطين الرواتب وعمليات قراغ البيوع العقارية والسيارات...

وتجدر الإشارة أن عملية فتح حساب لدى المصارف لا تكلف مبالغ كبيرة، فهي كما أعلن المصرف الصناعي تكلف لديه ١٠ آلاف ليرة، ولدى المصرف التجاري كما أكد مصدر لـ«الوطن» تكلف ١٥ ألف ليرة وكذلك الأمر بالنسبة للمصرف العقاري.

أما عن السبب وراء التحول إلى الشكل النقدي للدعم ومدى نجاحه، قال أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق ومدير مكتب الإحصاء السابق شفيق عريش في حديثه لـ«الوطن»: بداية وبعد الانتهاء من فتح الحسابات الذي قدرت الحكومة أنه يحتاج إلى ٣ أشهر، وإن كان برأي يحتاج إلى وقت أطول، وخاصة أن تقديرات مصرف سورية المركزي أن الأمور تحتاج حتى تجهز بشكل جيد إلى ستة أشهر على الأقل.

وأضاف: أما بالنسبة للتحول إلى الدعم النقدي فإني أرى أنه سيواجه على مستوى التنفيذ إشكالية نظراً لعدم تغطيت الجغرافيا السورية بالفروع المصرفية، فالمقيمون في المناطق النائية في الأرياف سيتكبدون مشقة وتكاليف حتى يستطيعوا الوصول إلى أقرب فرع مصرفي وفتح حسابات والحصول على الدعم.

وتابع عريش قائلاً: كما استوضحت مما يدور في الاجتماعات واللقاءات حول الآلية، حيث سيتم مبدئياً رفع سعر الخبز إلى ٣٠٠٠ ليره وسيتم إعطاء المواطن ٢٦٠٠ ليرة وفق عدد الربطات الأقصى المخصص للأسرة، وكلما ارتفع السعر يتم تحويل المبالغ الإضافية إلى الحسابات حيث يتم الاقتراب إلى سعر التكلفة.

وقال: إن كان الفريق المسؤول عن الأمر يعتقد أن هذا الإجراء سيخفف الفساد برأي أن ذلك لن ينجح في التخفيف منه لأن الفساد سببه الخطأ في احتساب التكلفة وهذا سوف يستمر، معتبراً أن هناك هدراً في مبالغ الدعم التي سوف توزع لأن كل البطاقات مدعومة ستأخذ نصيبها رغم أن الكثير من المواطنين ولأسباب متعددة لا يقفون على منافذ البيع وإنما يشترون مخصصاتهم أمام الأفران من البائعين المتواطئين مع عاملين في الأفران.

واستغرب عريش فلسفة وآلية الدعم المتبعة، وقال: أرى أن توزيع الدعم بهذا الشكل هدر لموارد الدولة ويقضي على المالية العامة للدولة، فمن غير المنطق أن يعطى الدعم لنحو ٨٦ بالمئة من السكان الذين يملكون بطاقات!. والدعم بهذه الطريقة مال مهدور ومرمي على الأرض.

واقترح عريش آلية للحل بالنسبة لموضوع الدعم تقوم على شقين الأول عبر إصلاح سياسة الرواتب بحيث تصل الرواتب إلى الحد الذي يلبي متطلبات المعيشة الكريمة، فيصبح العامل غير محتاج للدعم، والشق الثاني يخص مجموعة الفقراء الذين لا يعملون في الدولة، ورأى أن الحل بمنحهم لقروض صغيره من دون فوائد ومساعدتهم على إطلاق مشاريعهم بحيث تصبح متطلباتهم الحياتية ممولة عملهم وإنتاجهم، وهذا أفضل بكثير ويشعر المواطن بكرامته عندما يعيل أسرته من تعبه، كما أنه يوفر بشكل كبير من الهدر وبهذه الطريقة يتم القضاء على الفساد.

> الحل بتصحيح سياسة الرواتب لتكفي متطلبات حياة كريمة وقروض بلا فوائد تساعد الفقراء على إطلاق مشاريعهم

وتابع قائلاً: ذلك يحتاج من الحكومة التقيد بالقوانين الاقتصادية في إدارة شؤون البلاد، معتبراً أن الحكومات المتتابعة منذ اختلت المنافسة ودخلت الحكومة من خلال قطاع العام ومارست الدور الاحتكاري عبر تحديدها كميات ومخصصات المواطن والأسعار التي تبيع بها المواطن والتي تشتري بها منه كالقمح والقطن.. دمرت الاقتصاد، مضيفاً: سورية تمتلك مقومات اقتصادية والقوانين الاقتصادية لها مفاعيلها، وليس بقدرة الإجراء الإداري التفوق عليها ولا تستطيع عمليه الإلزام أن تلغي هذه المفاعيل، ويرأي يجب أن نحافظ على الأمور الإستراتيجية في الحياة الاقتصادية والبنية التحتية والكهرباء، ونترك باقي الأمور لأصحاب المهام والأعمال في بيئة يحكمها القانون الواضح والصريح تسود فيه المنافسة لتعم الفائدة على الجميع.

وقال عريش: بالنسبة للتعليم والصحة فهي أحد أشكال الدعم في كل دول العالم حتى المشبعة بالرأسمالية لديها تعليم مجاني والطبابة المجانية مؤمنة، كما أن هناك ضماناً صحياً يسهم به أرباب العمل من جهة والمؤمن عليهم من جهة أخرى، وهذا الضمان يغطي كل أشكال العلاج وليس كالتأمين الصحي المعمول به لدينا حالياً، فالدول مطالبة بالإنفاق على بناء كوادرها البشرية وإعدادها يتطلب التعليم والصحة وهذا ما نص عليه الدستور السوري، فمن الضروري أن يبقى التعليم والصحة مجانيين، مع التأكيد أنه ليس من الخطأ وجود الجامعات والمدارس الخاصة متاحة لمن لديه الإمكانات، لكن مدارس الدولة وجامعاتها ومرافقها الطبية المجانية تبقى لمن لا يستطيع تكبد الأعباء المالية لدى القطاع الخاص.

وختم الدكتور عريش بالقول: أتمنى أن يتكرم علينا أحد المسؤولين بشرح الإجراءات حول خطة الحكومة وخطوات الانتقال إلى الدعم المادي، والإجابة عن تساؤلي هل هذا هو التوقيت المناسب لهذا؟

### «تاميكو» لتوزيع أدوية سرطانية لشركات إيرانية

# المدير العام لـ«الوطن»: مشروع لإنتاج مستلزمات غسيل الكلية

هناء غانم

كشف مدير عام الشركة الطبية العربية / تاميكو/ خلدون محمد حربه في تصريح لـ«الوطن» عن رغبة شركات إيرانية عامة وخاصة منتجة للأدوية السرطانية في الاستثمار والتعاون مع تاميكو، وأنه تتم حالياً دراسة المقترح، حيث تتولى تاميكو مهام التغليف والتخزين والتسويق وبيع هذه المنتجات بالليرة السورية.

وعن إمكانية الشركة بين «تاميكو» والقطاع الخاص، قال: «نعمل على ذلك من خلال مشاريع جديدة باسم / تاميكو/ وبدعم كامل من الوزارة مع شركات القطاع الخاص الداخلي أو الخارجي وبعقود تضمن مصلحة الشركة والعمال حسب الأنظمة والقوانين»، مضيفاً: «فعلياً هناك العديد من المشاريع هي قيد الدراسة مع الجهات الوصائية».

ونوه حربة أن من أولويات خطط عمل الوزارة والشركة في المرحلة الراهنة إنتاج أصناف من الأدوية النوعية، وأن الشركة تعمل حالياً على زيادة الطاقة الإنتاجية لتأمين حاجة السوق المحلية من الأدوية، حيث يتم العمل على إنتاج ٣٠ إلى ٣٥ مستحضراً دوائياً في سياق العمل على إعادة إنتاج جميع الأصناف التي كانت تنتجها الشركة، إضافة إلى وضع خطوط إنتاج جديدة بالخدمة، كما تسعى لإحداث أقسام إنتاجية جديدة مثل (التحاميل والكريمات والمراهم).

وكشف عن وجود أصناف جديدة سوف تدخل في صناعة الدواء بالقطاع العام وقد تم تكليف المعنيين في الشركة بدراسة مستحضرات جديدة ليتم النظر بإنتاجها عند الجدوى والإمكانية، إذ توجد حالياً أربعة مستحضرات من الأدوية المزمنة قيد الدراسة وإعداد الأضابير ليتم عرضها على وزارة الصحة وأخذ الموافقات الأصولية منها لتصنيعها وطرحها في الأسواق، بعد استكمال تراخيصها من وزارة الصحة.

وعن رؤيته لقطاع الدواء خلال المرحلة القادمة، ذكر حربه أن هناك توجهاً دائماً بضرورة تطوير قطاع الدواء وتوسيعه، وعليه صار لدى شركة تاميكو رؤية وهدفاً للتحسين المستمر، وذلك من خلال عدة مشاريع أولها المشاركة بمعمل لإنتاج مستلزمات جلسات غسيل الكلية، والمشروع حالياً قيد الدراسة على طاولة الحكومة، إضافة إلى مشروع لتغليف وتعقيم الشاش الطبي في مقر الشركة المؤقت من خلال سلسلة إنتاج بين بعض شركات وزارة الصناعة، وهذا المشروع أيضاً قيد الدراسة، وكذلك مشروع لتغليف وتعقيم القفازات الطبية بالمشاركة مع القطاع الخاص وباسم «تاميكو» وهو قيد الدراسة.

وبخصوص الصعوبات التي تواجه الشركة لجهة تأمين مستلزمات الإنتاج، أفاد مدير الشركة: إن عدم استقرار الأسعار في السوق، يؤثر سلباً في إقبال التجار والشركات على المناقصات لتأمين مستلزمات الشركة، وخاصة أن معظم المواد الداخلة في الإنتاج هي مستوردة وبالأخص المواد الأولية وبعض مستلزمات التعبئة والتغليف، لكن يتم شراؤها جميعها بعقود محلية، مشيراً إلى أن الشركة ملزمة بالتقيد بالقوانين الناظمة لطرق تأمين احتياجات القطاع العام من المواد، مؤكداً وجود عقود وتوريدات جديدة بأرقام كبيرة لاستجرار المواد والمستلزمات الدوائية وضمن كميات مدروسة تتناسب مع سعة أماكن التخزين والقدرة على تسديد الالتزامات الخاصة بالشركة تجاه المتعهدين ما يؤمن استمرارية التوريد بشكل دائم.

وذكر حربه أن «تاميكو» لديها مخزون جيد من الأدوية مع التأكيد على تطبيق مبدأ FIFO في المستودعات «ما يدخل أولاً يخرج أولاً» وذلك حفاظاً على جودة الدواء المخزن في المستودعات.

وعن ارتفاع أسعار منتجات «تاميكو»، أوضح أن ذلك مرتبط بالتكاليف، معيداً ذلك إلى غلاء أسعار مستلزمات الإنتاج على اختلاف أنواعها، الأمر الذي ينعكس على سعر البيع، مضيفاً: «لكن الجهود مستمرة لأن تكون أسعار الأدوية في تاميكو أرخص من مثيلاتها المنتجة في القطاع الخاص، وهذا الأمر محقق فعلاً، لأغلب الأصناف المنتجة في الشركة.

وعن وجود نية لرفع أسعار الدواء مجدداً قال: «نأمل ألا يكون ذلك، لكن الأمر أيضاً مرهون بالتكاليف».

وحول فقدان صنف /السيتامول/ من الصيدليات، أفاد أن منتج سيتامول يعتبر من أفضل المنتجات كما أنه ذو جودة عالية ومعروف في السوق بشكل واسع، الأمر الذي سبب زيادة في الطلب عليه، كما أنه من الممكن أن يكون هناك ضعف في تغطية كامل السوق من الموزع الوحيد للشركة الذي تم التعاقد معه سابقاً، موضحاً أن عقده سينتهي قريباً وأنه سوف يعاد النظر بطريقة البيع من خلال عقود التوزيع القادمة.